الملتقى الوطني

أهمية التسويق الدولي في تعزيز قدرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على إختراق الأسواق الدولية

عنوان المداخلة

مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات خلال الفترة (2011-2022)

المحور الثالث: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات

د/ براهيمي مسيكة

جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة 2

massika.brahimi@univ-constantine2.dz

د/ عليط نصيرة

جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة 2

nassira.alit@unv-constantine2.dz

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ومدى مساهمتها في تنمية الصادرات خارج المحروقات ، حيث أظهرت نتائج الدراسة أن دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات مزال محدودا ولم يستطع المساهمة في تنويع الصادرات خاج المحروقات بالقدر الكافي الذي ينافس صادرات النفط أو يعوضها، رغم التطور الملحوظ والجهود المبذولة في هذا القطاع، وبالتالي لايمكن أن نقول أنه مصدر أساسي للصادرات الجزائرية وليس بديلا للنفط بعد.

لذلك وجب تظافر الجهود وإعادة النظر في السياسات والاجراءات المتبعة للحصول على أفضل النتائج مقانة بالجهود المبذولة.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، ترقية الصادرات، الصادرات خارج المحروقات.

This study aims to shed light on small and medium-sized enterprises in Algeria and the extent of their contribution to the development of non-hydrocarbon exports. Despite the remarkable development and efforts made in this sector, we cannot say that it is a main source of Algerian exports and is not yet an alternative to oil.

Therefore, efforts must be combined and the policies and procedures used should be reconsidered to obtain the best results compared to the efforts made.

Keywords: small and medium enterprises, export promotion, non-hydrocarbon exports.

المقدمة

أصبحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تشكل قطاعا محوريا في الاقتصاد الجزائري، مما يستدعي العمل على ترقية ودعم هذه المؤسسات والرفع من قدرتها على التنافسية لمواجهة تحديات المنافسة العالمية وتجاوز الاحادية في التصدير، حيث هيمن فيها قطاع المحروقات على أكثر من 94% من الحجم الاجمالي للصادرات، مما جعل الاقتصاد الوطني يتأثر بتقلبات أسعار النفط بشكل كبير وتسببت في انخفاض الصادرات وحدوث عجز في التوازنات الخارجية والداخلية.

إن تجدد الصدمات النفطية يستدعي من السلطات إتباع إستراتيجية لترقية الصادرات خارج قطاع النفط في إطار إصلاحات شاملة وهيكلية للاقتصاد الوطني من خلال طرح جملة من الحوافز تصب في تحفيز المؤسسات الوطنية ورفع قدرتها نحو إختراق الاسواق الدولية خاصة قطاع المؤسسة الصغيرة والمتوسطة.

وعليه يمكننا طرح الاشكالية التالية : ما مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر؟

وللإجابة على هذه الإشكالية أدرجنا الأسئلة الفرعيى التالية:

- ماذا نقصد بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟ وما هي خصائصها؟ وأين تكمن عوامل نجاحها؟
- ما هو واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟
- ما مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الصادرات ؟

أهداف البحث:

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى:

- محاولة ضبط مفاهيم عامة حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟
- تشخيص واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟
- التعرف على مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الصادرات خارج المحرقات في الجزائر من خلال تتبع تعدادها.

منهج البحث:

اعتمدنا في هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي سعيا منا لتحليل واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وعلاقتها بتنمية الصادرات خارج المحروقات.

تقسيمات البحث:

حتى نتمكن من الاجابة على الاشكالية المطروحة، ولنتمكن من الاحاطة بكل جوانب الموضوع اتبعنا الخطة التالية:

- **المحور الاول** : ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- **المحور الثاني**: تشخيص لواقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.
- **المحور الثالث** : مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الصادرات خارج المحروقات .

1- ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

على الرغم من الأهمية البالغة التي تكتسبها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها الريادي في عملية التنمية، إلا أن مفهومها لازال يلفه بعض الغموض، حيث اختلف الباحثون والمختصون حول إيجاد تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يتفق عليه كل الأطراف والجهات المهتمة بشؤون قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

1-1- تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

- **تعريف لجنة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية في الدول النامية:** حيث عرفت "المؤسسة الصغيرة على أنها تلك المؤسسة التي تنشط فيها ما بين 15 و 19 عامل، والمؤسسة المتوسطة هي المؤسسة التي تشغل ما بين 20 و 99 عامل، في حين المؤسسة الكبيرة يعمل فيها أكثر من 100عامل".[1]
- **تعريف البنك الدولي:** اعتمد في تعريفة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الثلاثة معايير كمية هي: عدد العمال وإجمالي الأصول بالاضافة إلى حجم المبيعات السنوي.

الجدول رقم (01) تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب البنك الدولي

نوع المؤسسة	عدد العمال	إجمالي الاصول	حجم المبيعات السنوية
موسسة مصغرة	أقل من 10 عمال	أقل من 100 ألف دولار أمريكي	أقل من 100 الف دولا أمريكي
مؤسسة صغيرة	أقل من 50 عامل	أقل من 3 ملايين دولار أمريكي	أقل من 3 ملايين دولار أمريكي
مؤسسة متوسطة	أقل من 300 عامل	أقل من 15 مليون دولار أمريكي	أقل من 15 مليون دولار أمريكي

المصدر: ياسر عبد الرحمان، باشن عماد الدين، قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر الواقع والتحديات، مجلة نماء للإقتصاد والتجارة، العدد 3، جامعة الجزائر 2018، ص: 17

- **تعريف الولايات المتحدة الامريكية**

لقد تم إعتماد تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الولايات المتحدة من طرف البنك الفدرالي سنة 1953، والذي يعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي التي يتم إمتلاكها وإدراتها بطريقة مستقلة حيث لا تسيطر على مجال العمل الذي تنشط في نطاقه، ويحدد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بطريقة أكثر تفصيلا بالاعتماد على معيار حجم المبيعات وعدد العاملين ولذلك فقد حدد القانون حدودا عليا للمؤسسة الصغيرة كمايلي:[2]

- المؤسسات الخدمية والتجارة بالتجزئة تقدر مبيعاتها بـ 1 إلى 5 مليار دولاؤ أمريكي سنويا؛
- مؤسسات التجارة بالجملة تقدر مبيعاتها بـ 5 إلى 15 مليون دولار أمريكي سنويا؛
- المؤسسات الصناعية يقدر عدد عمالها 250 عامل أو أقل.

- **التعريف البريطاني:**

عرف قانون الشركات البريطاني الذي صدر عام 1985 المشروع الصغير أو المتوسط بأنه ذلك الذي سيوفي شرطين أو أكثر من الشروط التالية:[3]

- حجم تداول سنوي لا يزيد عن 14 مليون دولار أمريكي؛
- حجم رأس المال المستثمر لا يزيد عن 5.65 مليون دولار أمريكي.

- **تعريف الاتحاد الأوروبي**

يستند الاتحاد الأوروبي في تعلايفه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب القانون الصادر في 03 أريل 1996 على معايير عدد العمال ، رقم الأعمال ومعيار الاستقلالية ويعتبر المؤسسة إما مصغرة أو صغيرة أو متوسطة: [4]

- المؤسسة المصغرة: هي المؤسسة التي تشغل أقل من 10 أجراء.
- المؤسسة الصغيرة: هي المؤسسة التي توافق معايير الاستقلالية وتشغل اقل من 50 أجير، والتي تحقق رقم أعمال سنوي لا يتجاوز 7 ملايين يورو أو لا تتعدى ميزانتها السنوية 05 ملايين يورو؛
- المؤسسة المتوسطة: هي المؤسسة التي توافق معايير الاستقلالية تشغل أقل من 205 أجير والتي لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 40 مليون أورو أو لا تتعدى ميزانيتها السنوية 27 مليون يورو.

- **تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب المشرع الجزائري**

قامت الجزائر بإصدار القانون رقم 01-18 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001، المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والذي كان يهدف إلى تحديد تعريف ومعايير محددة لهذا النوع من المؤسسات، إضافة إلى تحديد تدابير مساعدتها وترقيتها، غير أنه تم مراجعة هذا القانون في ديسمبر 2016 بغية تقديم المزيد من الدعم لهذا القطاع لإعطاء ديناميكية أكبر للاقتصاد، وبهذا تم إصدار قانون رقم 17-02 القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المعدل والمتمم للقانون 01-18 والذي عرف هذا الصنف من المؤسسات كمايلي:[5]

تعرف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع و/ أو الخدمات:

- تشغل من 1 إلى 250 شخص؛
- لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 4 مليار دينار جزائري أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية مليار دينار جزائري؛
- تستوفي معيار الاستقلالية.

ويمكن تلخيص تعريف ومعايير تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حسب القانون 17-02 في الجدول التالي:

الجدول رقم (02): معايير تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

الصنف / المعايير	عدد العمال (عامل)	رقم الاعمال السنوي (د.ج)	الحصيلة السنوية
مؤسسة مصغرة	من 1 إلى 9	أقل من 40 مليون	أقل من 20 مليون
مؤسسة صغيرة	من 10 إلى 49	أقل من 400 مليون	أقل من 200 مليون
مؤسسة متوسطة	من 50 إلى 250	من 400 مليون إلى 4 مليار	من 200 مليون إلى 1 مليار

المصدر : من إعدا الباحثة بالاعتماد على المواد 8-9-10، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 2، الصادر بتاريخ 11 جانفي 2017، ص: 06.

من خلال ما سبق فإن المؤسسات تصنف على أساس عدد العمال، رقم الأعمال، والحصيلة السنوية لكن في ما اختلف التصنيف بين عدد العمال ورقم الاعمال أو الحصيلة فان المؤسسة تصنف على أساس رقم الاعمال أو الحصيلة.

2-1- خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

من أهم الخصائص تميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل واضح عن باقي المؤسسات نذكر منها:[6]

- سهولة تكوين هذا النوع من المؤسسات؛
- انخفاض الاحتياجات المالية لتمويل هذه المشروعات مقارنة مع المشروعات الكبيرة، وهذه الخاصية شجعت أصحاب المدخرات القليلة والمتوسطة إلى اللجوء إلى إقامة مثل هذه المشاريع دون مشاركة الاخرين؛
- توفير الوظائف الجديدة؛
- قدرة هذه المشاريع على الانتشار الواسع بين المناطق والمحافظات والاقاليم؛
- تقديم منتجات وخدمات جديدة؛
- المشروعات الصغيرة والمتوسطة تعتبر مكملة للمشروعات الكبيرة؛
- توفير إحتياجات المؤسسات الكبيرة؛
- إرتباط حياة المؤسسة بحياة مالكيها؛
- الصعوبة في التوسع ؛
- يغلب على أنشطتها الطاب الفردي في مجال الادارة والتخطيط والتسويق وخاصة الصغيرة منها، وفي كثير من الاحيان تكون عائلية من حيث الادارة والعاملين؛
- بساطة الهيكل التنظيمي، حيث أن الادارة المباشرة تكون من قبل صاحب المشروع فضالا عن تخطيط و إدارة الانتاج والتسويق والعمليات المالية، كما أن درجة المخاطر ليست كبيرة؛
- لا يحتاج العاملين إلى مؤهلات عالية للعمل في هذه المؤسسات لمحدودية رأس المال المستثمر وبساطة التكنولوجيا المستخدمة؛
- تتمت بقدر من التكيف وفقا لظروف السوق سواء من حيث كمية الانتاج أو نوعيته، مما يعني القدرة على مواجهة الصعوبات أوقات الازمات الاقتصادية وفترات الركود.

2- واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

عرف عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نموا كبيرا مند صدور القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث عكس هذا القانون الاهتمام الواسع الذي توليه الدولة لهذا القطاع بإعتباره المحرك الأساسي للإقتصاد، للإشارة يتشكل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من :

- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة : وهي المؤسسات المملوكة للقطاع الخاص، قد تكون عبارة عن أشخاص معنويين، أشخاص طبيعيين أو مؤسسات حرفية.
- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية: وهي المؤسسات التابعة للقطاع العام.

2-1- **تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:**

شهد قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة منذ صدور قانون الترقوي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تطورا كبيرا، والجدول الموالي يوضح ذلك:

الجدول رقم(03) تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة 2012-2022

السنوات	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
2012	711832
2013	777818
2014	852052
2015	943569
2016	1022621
2017	1074503
2018	1093170
2019	1193339
2020	1231073
2021	1286565
2022	1320664

- السداسي الاول من سنة 2022

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نشرية المعلومات الاحصائية لوزارة الصناعة والمناجم (2011-2022)

الشكل رقم (01) تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة 2012-2022

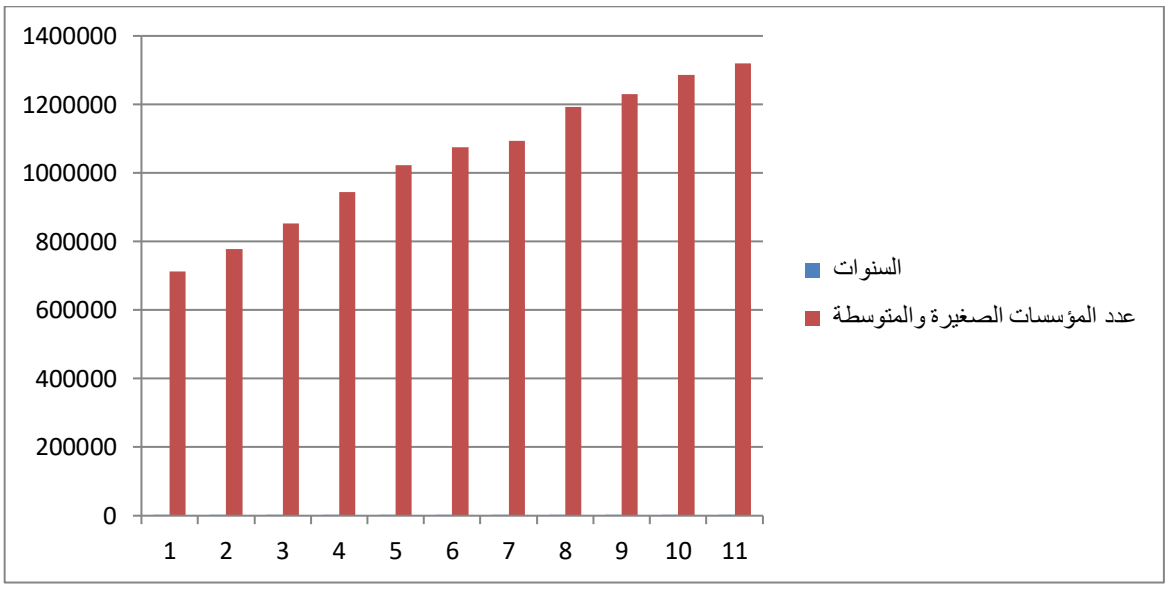

المصدر: من إعداد الباحثة إعتمادا على بيانات الجدول السابق

من خلال الجدول والشكل أعلاه نلاحظ النمو المستمر لعدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث انتقل من 711832 سنة 2012 إلى 1320664 في نهاية ديسمبر 2022، وترجع هذه الزيادة إلى السياسة الاقتصادية التي تبنتها الدولة بهدف ترقية وتطوير هذا القطاع في الساحة الاقتصادية، من خلال مختلف الاجراءات التحفيزية التي تسعى إلى تنمية هذا النوع من المؤسسات وتفعيل دورها في الاقتصاد الوطني.

2-2- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الشخصية القانونية

الجدول رقم(04) تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حسب شكلها القانوني خلال الفترة 2011-2022

البيان	القطاع الخاص		القطاع العام	المجموع
	أشخاص معنوية	أشخاص طبيعية		
2011	538642	120095	572	659309
2012	580881	130394	557	711832
2013	635090	142169	557	777816
2014	496989	159960	542	852053
2015	537901	396136	532	934569
2016	575906	446325	390	1022621
2017	609344	644892	267	1074503
2018	643493	498109	261	1141863
2019	671267	521829	234	1193339
2020	541461	689383	229	1231073
2021	720495	565645	225	1286365
***2022**	742089	578351	224	**1320664**

- السداسي الاول من سنة 2022

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نشرية المعلومات الاحصائية لوزارة الصناعة والمناجم (2022-2011)

الشكل رقم (02) تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حسب شكلها القانوني خلال الفترة 2011-2022

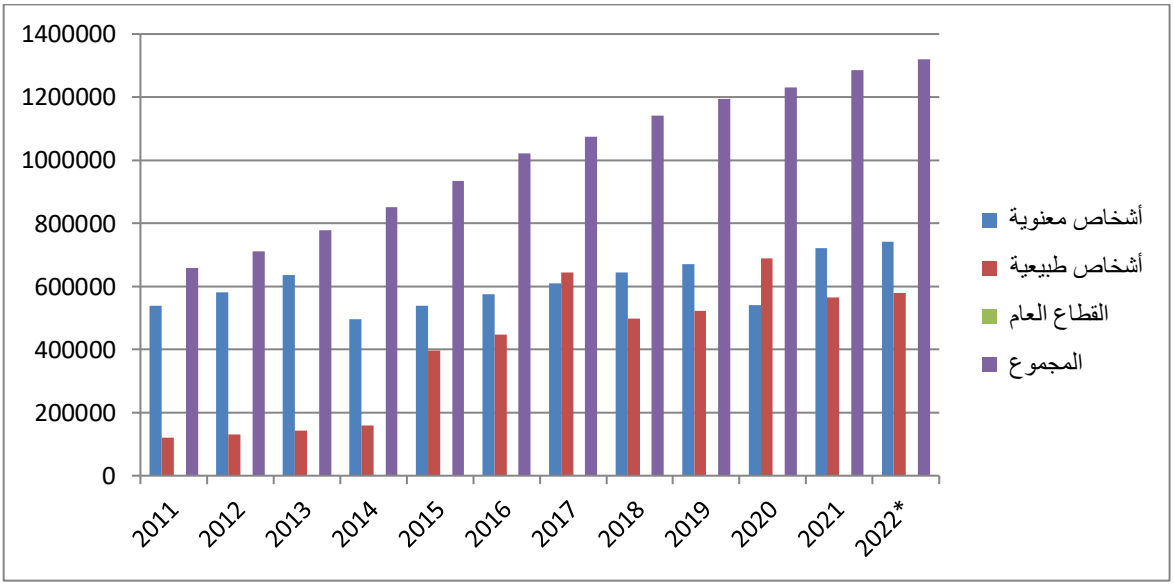

المصدر: من إعداد الباحثة إعتمادا على بيانات االجدول السابق

نلاحظ من خلال الجدول والشكل أعلاه أن تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع الخاص في تزايد مستمر طوال سنوات الدراسة حيث شهدت سنة 2019 خلق أو استحداث 557424 مؤسسة

تابعة للأشخاص المعنوية، كما سجل عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع الخاص (أشخاص طبيعيون) قفزة نوعية وتطور مقارنة بسنة الاساس 2011، وهذا راجع إلى تسهيل إجراءات تأسيسها من جهة وتطور ثقافة المقاولة لدى خريجي الجامعةمن جهة ثانية، حيث يستحود القطاع الخاص على نسبة 99.98% ، حيث بلغ العدد الاجمالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر إلى غاية نهاية السداسي الاول من سنة 2022، وكانت السيطرة المطلقة للقطاع الخاص بـ 1320440 مؤسسة، أما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع العام فبلغ عددها 224 مؤسسة أي 0.02 % من العدد الأجمالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

2-3- توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الحجم

تنقسم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الحجم إلى ثلاثة أنواع مؤسسات مصغرة، مؤسسات صغيرة، مؤسسات متوسطة، والجدول الموالي يوضح ذلك.

الجدول رقم (05) النمو التراكمي لعدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حسب حجمها خلال الفترة 2011-2022

السنوات	مؤسسة مصغرة TPE		مؤسسة صغيرة (PE)		مؤسسة متوسطة(ME)		المجموع
	العدد	(%)	العدد	(%)	العدد	(%)	
2011	630497	95.63	25647	3.89	3165	0.48	659309
2012	683572	96.03	24844	3.49	2206	0.48	711832
2013	755259	97.10	20145	2.59	2412	0.31	777816
2014	824617	96.78	24113	2.83	3320	0.39	852053
2015	907656	97.12	24054	2.57	2855	0.31	934569
2016	993170	97.12	26281	2.57	3170	031	1022521
2017	1042121	97	28288	2.6	4094	0.4	1074503
2018	1107607	97	29688	2.6	4567	0.4	1141863
2019	1157539	97	31027	2.6	4773	0.4	1193339
2020	1194171	97	31979	2.6	4923	0.4	1231073
2021	1248123	97	33167	2.6	5075	0.4	1286365
2022*	1281889	97.06	33645	2.54	5180	0.39	**1320664**

*السداسي الاول من سنة 2022

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نشرية المعلومات الاحصائية لوزارة الصناعة والمناجم (2022-2011)

الشكل رقم (03) تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حسب حجمها خلال الفترة 2011-2022

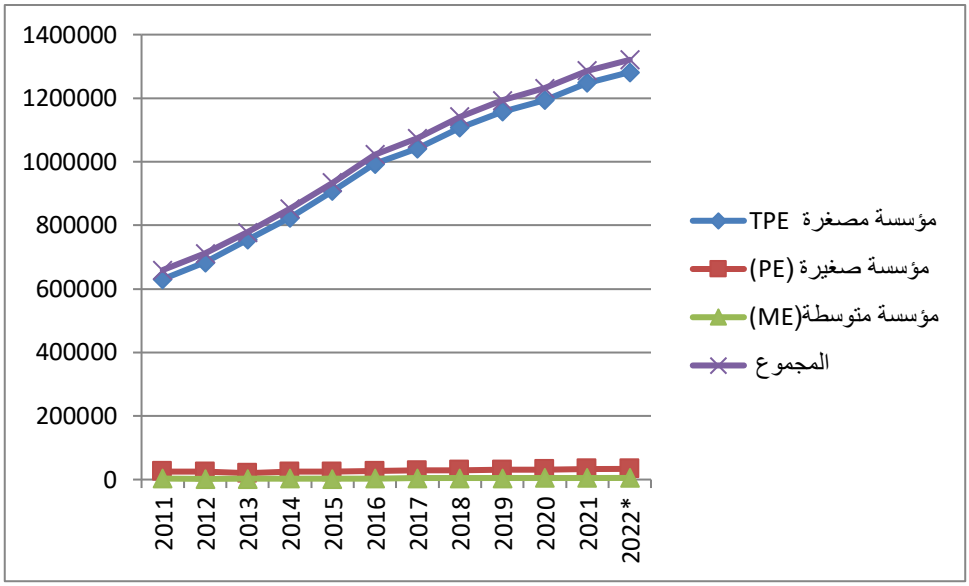

المصدر: من إعداد الباحثة إعتمادا على بيانات الجدول السابق

نلاحظ من خلال الجدول والشكل أن تعداد المؤسسات الصغيرة جدا يستحود على النسبة العظمى مقارنة بباقي المؤسسات، حيث يرتكز عليها النشاط الاقتصادي في الجزائر، تليها المرتبة الثانية للمؤسسات الصغيرة بنسبة 2.6 % لتأتي في ذيل الترتيب المؤسسة المتوسطة والتي تمثل نسبة ضئيلة جدا في الاقتصاد الجزائري بنسبة 0.4%.،كما نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أنه تم خلق 34299 مؤسسة في السداسي الاول من سنة 2022 ، حيث تمثل المؤسسات المصغرة 98.30% ب 33716 مؤسسة، تليها المؤسسات الصغيرة بنسبة 1.39%، وفي الاخير تأتي المؤسسات المتوسطة بنسبة 0.31% ، ويمكن تفسير ذلك أن المؤسسات المصغرة لا تحتاج إلى رأس مال كبير، إضافة أنها تسير من طرف عدد قليل من العمال، ولا تحتاج إلى مواد أولية ضخمة ومعدات إنتاج ذات تكنولوجيا عالية، بل يكفي أن تسير بمواد خام محلية رخيصة الثمن ومعدات بسيطة، ومن بين أهم الانشطة التي تعمل تحت هذا النوع من المؤسسات: الصناعة الحرف، شركات البيع بالجملة والتجزئة...إلخ.

2-4- التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الجدول رقم (06) توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الجهات خلال الفترة (2011-2022)

البيان	الشمال		الهضاب العليا		الجنوب	
	العدد	(%)	العدد	(%)	العدد	(%)
2011	391500	59.38	200499	30.41	67250	10.2
2012	421902	59.27	217394	30.54	72536	10.19
2013	535604	68.86	173609	22.32	68603	8.82
2014	344405	69.30	108912	21.91	73672	8.79
2015	373337	69.00	118039	22	49525	9
2016	400615	69.56	125696	21.83	49595	8.61
2017	424659	69.69	133177	21.86	51508	8.45
2018	447817	69.59	141465	21.98	54211	8.42
2019	830438	69.59	262340	21.98	100561	8.43
2020	856779	69.59	270736	21.99	103558	8.42
2021	894882	69.57	283416	22.03	108068	8.76

2022*	510944	68.85	166143	22.39	65002	8.76

*السداسي الاول من سنة 2022

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نشرية المعلومات الاحصائية لوزارة الصناعة والمناجم (2011-2022)

الشكل رقم (04) المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الجهات خلال الفترة (2011-2022)

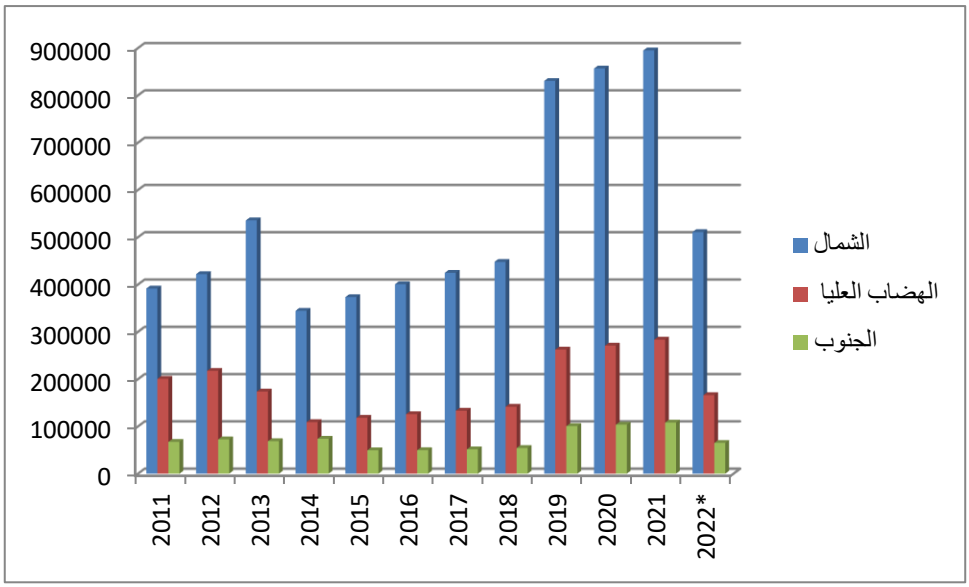

المصدر: من إعداد الباحثة إعتمادا على بيانات الجدول السابق

نلاحظ من الجدول والشكل أعلاه أن أغلب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتركز في الشمال بنسبة 68.85 % وذلك راجع إلى طبيعة التوزيع الجغرافي للسكان، حيث يتمركز أغلبهم في الشمال، وتليها منطقة الهضاب العليا تقريبا بنسبة 22.39% وأخيرا منطقة الجنوب بنسبة 8.79% وهي نسبة ضعيفة مقارنة بالمناطق الاخرى التي تحظى بأهمية لدى المستثمرين.

2-3- توزيع المؤسسات حسب النشاط

نركز في هذا العنصر على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع الخاص بالاضافة إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع العام، حيث أن أغلبها يتركز في قطاع الخدمات، والجدول الموالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (07) توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب النشاط خلال الفترة 2011-2022

	الزراعة		الطاقة والمناجم		البناء والاشغال العمومية		الصناعة		الخدمات		الأنشطة الحرفية	
	العدد	(%)	العدد	(%)	العدد	(%)	العدد	(%)	العدد	(%)	العدد	(%)
2011	4006	1.02	1956	0.5	135752	34.7	63890	16.3	186157	47.5	-	-

-	-	48.6	204049	16.1	67517	33.9	142222	0.49	2052	1.02	4277	**2012**
-	-	49.8	228592	15.9	73037	32.9	150910	0.49	2259	1	4616	**2013**
-	-	50.6	251629	15.7	78108	32.2	159775	0.49	2439	1.01	5038	**2014**
28.7	217142	36.7	277524	11.1	83862	22.3	168595	0.35	2647	0.77	5805	**2015**
28.9	235242	52.5	302645	11.1	89694	6.38	174876	0.34	2770	0.78	6311	**2016**
28.4	242322	52.5	325698	11.2	95010	6.78	179326	0.34	2890	0.78	6687	**2017**
28.9	260652	52.5	348526	11.1	99938	6.71	185137	0.33	2985	0.46	4168	**2018**
29	274554	52.5	367100	10.9	103693	6.49	190170	0.32	3066	0.79	7481	**2019**
23.5	288724	52.5	631459	8.62	106121	14.51	193964	0.25	3115	0.62	7690	**2020**
23.53	298188	52.5	651225	8.58	108762	14.52	197937	0.25	3199	0.62	7909	**2021**
23.62	311902	51.67	682339	8.55	112963	15.28	201809	0.25	3328	0.63	8323	***2022**

*السداسي الاول من سنة 2022

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نشرية المعلومات الاحصائية لوزارة الصناعة والمناجم (2011-2022)

من الجدول أعلاه نلاحظ بوضوح التباين الموجود في توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين مختلف قطاعات النشاط، حيث أن أكثر من نصف هاته المؤسسات ينشط في قطاع الخدمات بنسبة 51.67، وهذا يدل على التسهيلات الكبيرة التي يجدها المستثمرين في هذا النشاط بالاضافة إلى إنخفاض درجة المخاطرة في هذا المجال، ثم يأتي في المرتبة الثانية قطاع البناء والأشغال العمومية بنسبة 15.28

المحور الثالث: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الصادرات

يعتبر التصدير من المشكلات الرئيسية التي تسعى الدول إلى جعله من أهم المقومات الرئيسية لأي إقتصاد ، وذلك بالنظر إلى الدور الكبير الذي يقوم به في جلب الثروة بالاضافة إلى ذلك تلبية لمختلف الحاجيات الضرورية لدول الاخرى.

1- واقع الصادرات في الجزائر

تشهد الصادرات الجزائرية تذبذبا كبيرا وإختلالا في توازنها من حيث طبيعة الصادرات من سنة إلى أخرى حيث تمثل صادرات المحروقات القطاع المهيمن من إجمالي الصادرات فيما يتوزع الباقي على قطاعات مختلفة.

1-1- تعريف الصادرات

تعددت مفاهيم التصدير بتعدد المفكرين والباحثين حيث يمكن لنا طرح التعاريف التالية كما يلي:

عرف على أنه: "قدرة الدولة ومؤسساتها على خلق تدفقات سلعية و خدمية ومعلوماتية و ثقافية و سياحية وبشرية إلى دول العالم والاسواق العاملية والدولية، بغرض تحقيق أهداف الصادرات في أعلى قيمة مضافة لها وانتشار فرص العمل، والتعرف على الثقافات التكنولوجية الجديدة و غيرها".[7]

هو" عملية تصريف الفائض الاقتصادي الذي حققته دولة ما إلى الدول التي تعاني نقص في الانتاج، وهو عملية عبور السلع والخدمات من الحدود الوطنية".

الجدول رقم(8) صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خارج المحروقات (2011-2022)

الوحدة مليون دولار أمريكي

البيان	القيمة	المساهمة في الصادرات الكلية %
2011	2149	2.93
2012	2187	2.96
2013	2014	3.91
2014	2810	4.46
2015	2063	5.46
2016	818	6.45
2017	859.69	2.44
2018	1123.13	2.68
2019	1329.65	3.71
2020	1119.33	4.70
2021	2207.85	5.62
***2022**	3506.91	13.52

*السداسي الاول من سنة 2022

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نشرية المعلومات الاحصائية لوزارة الصناعة والمناجم (2022-2011)

نلاحظ من الجدول أعلاه أن صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 2011-2022 نسبتها ضئيلة مقارنة بالصادرات الكلية حيث لم تتعدى نسبة 13.% من إجمالي الصادرات وهو ما يؤكد على إعتماد الاقتصاد الجزائري على المحروقات، في حين حققت خلال السداسي الاول من سنة2022 قفزة نوعية وصلت نسبة صادرات المؤسسة الصغيرة والمتوسطة إلى 13.52% وهو مايفسر جهود الدولة من أجل ترقية هذا القطاع.

بالرغم من مختلف الجهود المبذولة لترقية صادرات القطاع الخاص الا ان مجال التصدير خارج قطاع المحروقات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يبقى ضعيف مما يستوجب بذل الكثير من الجهود من أجل اللحاق بدول العالم.

الجدول رقم (09) التوزيع السلعي لصادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة مابين 2011-2022

الوحدة مليون دولار أمريكي

		المواد الغذائية	المواد الخام	المواد نصف المصنعة	مواد التجهيز الفلاحية	مواد التجهيز الصناعية	المواد الاستهلاكية غير الغذائية
2011	**القيمة**	355	161	1496	-	35	15
	النسبة %	17.21	7.80	72.55	-	1.9	0.72
2012	**القيمة**	313	167	1660	1	30	16
	النسبة %	14.31	7.63	75.90	-	1.37	0.73
2013	**القيمة**	402	109	1610	-	27	17
	النسبة %	18.56	5.03	74.36	-	1.24	0.78
2014	**القيمة**	323	109	2121	2	16	11
	النسبة %	12.5	4.22	82.14	0.07	0.61	0.42
2015	**القيمة**	234	106	1693	1	18	11
	النسبة %	11.34	5.14	82.10	0.04	0.87	0.53
2016	**القيمة**	246	71	10.72	0.05	38	17

	النسبة %	17.03	1.17	74.23	0.003	2.63	1.17
2017	القيمة	301	59	1053	0.15	64	16
	النسبة %	20.15	3.95	70.52	0.10	4.28	1.07
2018	القيمة	373.77	92.39	23335.58	0.31	90.10	33.42
	النسبة %	12.77	3.17	79.83	0.01	3.07	1.14
2019	القيمة	407.86	95.95	1956.92	0.25	82.97	36.42
	النسبة %	15.80	3.71	75.83	0.009	1.12	1.41
2020	القيمة	399.6	65.85	1439.47	0.31	84	31.75
	النسبة %	19.25	3.17	69.37	0.11	4.04	1.53
2021	القيمة	445.79	77.69	1626.87	0.44	25.20	31.86
	النسبة %	20.12	3.51	73.68	0.019	1.14	1.44
2022*	القيمة	159.44	128.56	3160.54	0.84	25.2	32.33
	النسبة%	4.54	3.66	90.12	0.02	0.71	0.92

- السداسي الاول من سنة 2022

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نشرية المعلومات الاحصائية لوزارة الصناعة والمناجم (2011-2022)

الملا حظ من خلال الجدول أعلاه أن تطور التركيبة السلعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لايزال محافظا على نفس الترتيب ، فصادرات المواد النصف مصنعة لسنة 2022 تحتل المرتبة الاولى بقيمة 3160.54 مليون دولار وبنسبة مساهمة 90.12 % من إجمالي صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ثم تأتي في المركز الثاني منتجات المواد الغذائية بقيمة 159.44مليون دولار ونسبة مساهمة تقدر بـ 4.54% من إجمالي صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وفي المرتبة الثالثة نجد منتجات المواد الخام بقيمة 128.56مليون دولار بنسبة 3.66 وتتحتل المرتبة الرابعة نجد منتجات السلع الاستهلاكية غير الغذائية بقيمة 32.33 مليون دولار ونسبة 0.92% وفي المرتبة الخامسة منتجات سلع التجهيز الصناعية بـ 25.2مليون دولار وبنسبة 0.71% وفي المرتبة السادسة والاخيرة نجد منتجات التجهيز الزراعية بقيمة 0.84 مليون دولار ونسبة 0.02% من إجمالي صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

وعليه وكحوصلة يمكن القول أن مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في التصدير خارج المحروقات ضعيفة قد ترجع أسبابها إلى المشاكل والعراقيل التي تعاني منها هذه المؤسسات والتي يمكن ذكر البعض منها:

- **مشاكل التمويل والائتمان**: تعتبر المعوقات التمويلية أهم المعوقات التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتي تتجلى في صعوبة فرص الحصول على التمويل الخارجي المناسب.
- **المشاكل التنظيمية والادارية:** يسود هذا النوع من المؤسسات في أغلب الاحيان الادارة العائلية أو الادارة الفردية، كما أن الخبرات التنظيمية لدى أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ليست على درجة عالية من الكفاءة سواءا من جانب صنع القرار الاستثماري والذي يتضمن طرق الانتاج ودراسة السوق والتعامل مع الجهاز الاداري الحكومي، أو الجانب الاداري وتشمل على العلاقة مع العملاء والموردين ومستلزمات الانتاج والضرائب.

- **المشاكل التسويقية:** تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من مشكلات وصعوبات تسويقية في السوق المحلي والخارجي بسبب المنافسة القوية من المؤسسات الكبيرة ومؤسسات التجارة الخارجية التي تستورد منتجات مماثلة.
- **اليد العاملة :** تدهور المستوى المهني والفني للعاملين وضعف التوجه نحو تحديث وتجديد الخبرات والمهارت كما نجد مشكل تسرب اليد العاملة المدربة.
- **مشكل العقار الصناعي:** غالبا ما يجد المستثمر الجديد صعوبة كبيرة في تدبير المكان الملائم والمباني اللازمة لإنشاء مؤسسته، ففي الكثير من الاحيان لا توجد مناطق صناعية تلائم احتياجات صغار المستثمرين، مما يتطلب تجميد جزء من رأسماله، بالاضافة إلى بعض الصعوبات التي ترتبط بعدم توفر البنى التحتية والمرافق الأساسية.

الخاتمة :

لقد حظيت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باهتمام كبير من طرف الحكومات بسبب قدرتها على تفعيل الترابط والتشابك الاقتصادي للدول، كما أنها تعد عاملا مهم في دمج الصناعة الوطنية في الاقتصاد العالمي من خلال زيادة تنافسية المؤسسات الصناعية بانتهاجها إستراتيجية التنويع في مصادر الدخل، زيادة ثروة الاقتصاد الوطني والرفع من مستوى النمو االقتصادي .

وقد احتلت هذه المؤسسات موقعا هاما ضمن االاصلاحات التي باشرتها الجزائر مند بداية التسعينات نظرا للمكانة التي تأمل أن تحتلها كمحرك لخلق الثروة خارج المحروقات وإحداث مناصب شغل دائمة، تحقيق النمو والتوازن على المستويين الجزئي والكلي ومضاعفة القيمة المضافة وتحقيق التنمية المستدامة .

وفي هذا الصدد يمكننا تقديم بعض الاقتراحات التي تساهم في تنمية دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الصادرات خارج المحروقات :

- توفير التمويل اللازم لانشاء الصناعات المكونة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنويع مصادره؛
- تحقيق الجودة في نظام التعليم العالي وتكيف مخرجاته وفقا لاحتياجات ومتطلبات السوق؛
- تأسيس مراكز معرفية يمكنها جذب شراكات أجنبية بغية التوقيع على تحالفات إستراتيجية مع الشركات والجامعات المحلية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والناشئة؛
- ترقية مستوى الانتاج وتعزيز المعرفة التكنولوجية وذلك من خلال تطوير الادارة والموارد البشرية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- تشجيع إقامة مؤسسات صغيرة ومتوسطة تعمل على ضمان استمرارية المنتجات والخدمات في غير موسمها ، قد يساهم بشكل واضح في الحد من البطالة الموسمية؛
- الاهتمام بخريجي الجامعات وتشجيعهم على إقامة مشاريع خاصة بهم؛
- شجيع القطاعات الحيوية المنتجة للثروة وهي الفلاحة والصناعة، مع عدم إغفال القطاعات الجديدة؛

[1] محمد عبد الحليم عمر،التمويل عن طريق القنوات التمويلية غير الرسمية. الدورة الدولية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية ، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2004 ص: 03

[2] خوني، ترقية أساليب وصيغ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد وعلوم التسيير، بسكرة، 2003، ص: 11

[3] جواد نبيل، إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الطبعة الاولى، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2006، ص25

[4] لعويطي نصيرة، مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات، مذكرة مكملة مقدمة لنيل متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم التجارية، تخصص إدارة العمليات التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2014، ص 06

[5] قانون رقم 17-02 القانون رقم 17-02. (10 جانفي, 2017). قانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. الجريدة الرسمية رقم(11) 11 جانفي 2017.

[6]عبد الله بن منصور ، وغوتي بختي . (2006). المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كاختيار إستراتيجي للتكييف مع مستجدات العولمة. *الملتقى الدولي متطلبات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية* ، جامعة الشلف 2006، ص 542

[7] فريد النجار، الصدير المعاصر و التحالفات الاستراتيجية، الدار الجامعية، الاسكندرية 2008، ص15.